

إن الإسلام منهج متكامل لحياة البشر، ويصلح لكل زمان ومكان، وبه تتحقق السعادة في الدنيا والآخرة. ولا شك أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا المنهج المتكامل، والذي يعمل على استقرار المجتمع وتوازنه، ورفاهية الفرد وكفائته.

ومن هنا سنحاول بإذن الله تعالى أن نقدم تعريفاً ولو وجيزاً لهذا النظام الرباني، وما يتعلق به من خصائص، وذلك كما يلي:

1- تعريف الاقتصاد الإسلامي

يعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه " العلم الذي يوجه النشاط الاقتصادي، وينظمه وفقاً لأصول الإسلام، ومبادئه الاقتصادية ". ونخلص من ذلك أن الاقتصاد الإسلامي ذو شقين:

• أولهما: شق ثابت

وهو خاص بالمبادئ، وهو عبارة عن مجموعة الأصول الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، وبغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للمجتمع، وأشكال الإنتاج السائدة فيه، وهذا يعبر عنه بالمذهب الاقتصادي الإسلامي.

• ثانيهما : شق متغير

وهو خاص بالتطبيق، وهو عبارة عن الأساليب، والخطط العملية، والحلول الاقتصادية التي يكشف عنها أئمة الإسلام، لإحالة أصول الإسلام، ومبادئه الاقتصادية إلى واقع مادي يعيش المجتمع في إطاره، وهذا يعبر عنه بالنظام الاقتصادي الإسلامي. ونخلص مما سبق بأن الاقتصاد الإسلامي عبارة عن مذهب ونظام معاً.

2- خصائص الفكر الاقتصادي الإسلامي

للاقتصاد الإسلامي خصائص عدة ينفرد بها، ويتميز بها عن باقي المذاهب الاقتصادية، ومن هذه الخصائص ما يلي:

□ ربانية المصدر

إذا كان الاقتصاد الإسلامي جزءاً من الإسلام فإن مصدره إلهي، يستمد أحكامه من القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة، بدليل عدد كبير من الآيات البينات كقوله تبارك وتعالى: ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت، 42] ، والسنة وحي كالقرآن الكريم، فالواجب حفظها، والاحتكام إلى ما فيها من التشريع والبيان ، وإلى جانب القرآن والسنة يأتي الإجماع، والقياس وغيره من المصادر التي يلجأ إليها المجتهدون.

فالاقتصاد الإسلامي هو الصالح للناس، لأن مقاصد الشريعة ترضى مصالح الناس، فهو اقتصاد معصوم في أوامره ونواهيه ومبادئه الكلية، وأقرب إلى الصواب في الأمور الاجتهادية.

□ ربانية الهدف

يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى سد حاجات الفرد الدنيوية على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، والمال في الإسلام مال الله تعالى، والإنسان مستخلف فيه، لذلك يسعى المسلم إلى هدف نبيل فيه خيري الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [القصص، 77].

أما المذاهب الطبيعية الأخرى فأهدافها مادية بحتة، فالتجار هدفهم الحصول على أكبر قدر ممكن من المال والثروة، والطبيعيون اتجهوا إلى الثروة الزراعية، والرأسماليون هدفهم إشباع الرغبات دون نظر إلا لحلال أو حرام، أما الماركسيون فهدفهم خدمة الشيوعية.

□ الرقابة المزدوجة

لما كانت النظم الوضعية تفرض الرقابة على تنفيذ ما سنت من قوانين ومبادئ فإنها في الوقت نفسه تلزم الناس على التطبيق، ولكن من الناس من يتهربون من ذلك عندما يكونون بعيدين عن أعين الرقباء.

أما في الإسلام فالرقابة ذاتية داخلية تنبعث من أعماق الوجدان بدافع الإيمان، ورقابة بشرية من البشر، ظهرت هذه الثانية بعد الهجرة، والتاريخ يشهد على ذلك بوظيفة المحتسب لمراقبة النشاط الاقتصادي، وهذا إلى جانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وينبعث هذا وذاك من الإحساس الذي هو "أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك".

□ الجمع بين الثبات والمرونة أو التطور

فالنصوص والأحكام الثابتة لا تتغير، ولا تتبدل مهما تغير الزمان والمكان كحل البيع، وتحريم الربا، ومن النصوص ما تتميز بالمرونة في الأساليب، والوسائل المتجددة، والعرف، مادام لا يتعارض مع أصل ثابت من أصول الشريعة الإسلامية.

□ التوازن بين المادية والروحية

الإنسان مادة وروح، والله خالق الإنسان يعلم ما يحتاج إليه في كل قسم من أقسامه، وقد جاء الاقتصاد الإسلامي متمسماً بالتوازن بين الجانبين من غير أن يطغى جانب على آخر، ولذلك شرع من الأحكام ما فيه السعي والعمل لاكتساب الرزق، وفي الوقت نفسه بين له ما يسعده في آخرته، حتى إذا كان في عبادة وانتهى منها أمر بالعمل في سبيل الله تعالى، قال الله عز وجل: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة، 10]، ولذا فإن ما يقدمه المسلم من صدقات وزكاة وكفارات هو نشاط اقتصادي في سبيل الله تعالى.

□ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة

للفرد مصالحه الخاصة به، وللجماعة مصالحها الخاصة بها، وقد تتعارض مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة، عند ذلك راعي الاقتصاد الإسلامي التوازن التام بين المصلحتين، فيقدم المصلحة العامة، ويعوض على الفرد ما يلحق به من ضرر.

فالفردي له الحق في التصرف بمصلحته، على ألا يلحق ضرراً بالآخرين، ولا أن يعطل مصالح غيره من الجماعة، فالاحتكار ممنوع، ولولي الأمر بيع المحتكر بمثل الثمن، حتى أن المجتمع إذا احتاج إلى عمل من طرف أحد أفرادها، أجبر على العمل بأجر المثل، وهذا التوازن لا يوجد في أي مذهب اقتصادي وضعي كيفما كان نوعه.

□ الواقعية

يتميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية الأخرى، بواقعيته في مبادئه ومنهجه وأحكامه، بحيث يتفق مع طبائع الناس، ويراعي دوافعهم وحاجاتهم ومشكلاتهم. وهذه الواقعية مستنبطة من قول الله تبارك وتعالى :

﴿لَخَنَّ فَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف ، 32] ، فالناس في هذه الدنيا يتعاونون فيما بينهم، ويسخر بعضهم بعضا في قضاء حوائجهم على أساس قول الله عز وجل ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات ، 13].

□ العالمية

من الخصوصيات الخمسة التي اختص بها النبي صلى الله عليه وسلم عمومية رسالته دون غيره من الأنبياء والرسل قال الله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء، 107] ،ولهذا جاء الإسلام صالحا للتطبيق في كل زمان ومكان وحال، والاقتصاد جزء منه، وما يتصف به الأصل يتصف به الفرع أو الجزء من الكل، لذلك فإن الاقتصاد الإسلامي لم يكن لبيئة مكة وحدها، أو المدينة المنورة، أو الجزيرة العربية، ولم يقتصر على بيئة تجارية، أو زراعية أو صناعية، وإنما هو نظام عالمي إنساني محكم ودقيق.

ولقد أولى السادة الفقهاء عناية فائقة بدراسة هذه الخصائص، والاهتمام بها كثيرا، فأمكن تطبيق الاقتصاد الإسلامي بما يتفق، وينسجم مع الأحكام الشرعية من جهة، ومصصلحة الأمة، والرحمة بها من جهة أخرى.

3- من أعلام الفكر الاقتصادي الإسلامي

يخطئ الكثيرون حينما يقصرون البحث في تاريخ الفكر الاقتصادي، وتطور المذاهب الاقتصادية على تصورات مفكري الحضارتين اليونانية، والرومانية (أفلاطون، وأرسطو وغيرهما) كنقطة بداية في البحث، ثم يقفزون إلى القرن الثامن عشر مباشرة حيث عصر النهضة الأوروبية، متجاهلين الجهود العلمية لمفكري الحضارة الإسلامية.

وبالرغم من أن العصور الوسطى كانت عصور الظلمات، والتأخر بالنسبة للدول الأوروبية، فقد كانت متزامنة مع ازدهار حضاري عرفته الدول الإسلامية، فانتقل مركز الإشعاع الحضاري إلى جميع الدول الإسلامية .

ومن أشهر العلماء، والمفكرين المسلمين الذين تضمنت كتاباتهم إسهامات اقتصادية مهمة -وهو الذي يعيننا هنا-: ابن خلدون، والمقريزي، وهما من الشخصيات العلمية التي تركت بصمتها في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وهو ما سنحاول أن نبينه من خلال مايلي:

أولا: الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون (1332م-1406م)

هو ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خالد (خلدون) الحضرمي، ويعود أصل ابن خلدون لأسرة تونسية عربية عريقة، تقلب أجداده في قصور الأندلس والمغرب، و تقلد ابن خلدون مناصب عديدة في السياسة والقضاء في تونس والمغرب ومصر، واشتغل بكتابة مؤلفات في العلوم والسياسة والاقتصاد، ويعد أهم أعماله كتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر" إلا أن "مقدمة" هذا الكتاب هي التي ذاع صيتها، واشتهرت باسم "مقدمة ابن خلدون" التي احتفظت بين دفتيها حجج علمية، وعدت أول دراسة علمية في كيفية دراسة التاريخ على أسس علمية وتحليلية، ولهذا تلقب ابن خلدون بمؤسس علم الاجتماع.

وسنحاول بإذن الله تعالى استخلاص أهم الأفكار الاقتصادية من "المقدمة"، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- نظرية العمل وتقسيمه عند ابن خلدون

ذكر ابن خلدون أنواع الأعمال التي كانت سائدة في المجتمع الإسلامي، وبين ما هو ضروري منها للعمران، وما هو ثانوي، وذكر خصائص هذه الأعمال والحرف.

وبحث ابن خلدون موضوع العمل ودرسه دراسة اقتصادية بشكل تطبيقي، حيث قرر ابتداءً أن الحاجات الفيزيولوجية لجسم الإنسان أوجدت لديه الحاجة إلى الغذاء، ليحتفظ بحياته، وتوفير هذا الغذاء دفعه إلى العمل، ولما كان الإنسان بمفرده لا يتصور منه توفير كل حاجياته احتاج إلى عمل غيره، وكان غيره أيضاً في حاجة إلى عمله ومنتجاته، فاضطر إلى التعاون مع غيره، فكان هذا التعاون نتيجة تقسيم العمل بينهم، لكي يتبادل كل منهم ما زاد من منتجاته عن حاجياته مع منتجات غيره، وكان أول مظاهر هذا التبادل المقايضة، ثم تطور الأمر إلى عمليات البيع والشراء.

حيث يقول ابن خلدون بشأن العمل وتقسيمه "إن الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم، وهو معنى العمران، وبيانه أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركبه على صورة لا تصح حياته إلا بالغذاء، وهده إلى التماسه بفطرته، وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادة حياته منها، ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الخنطة مثلا فلا يحصل عليه إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري.

هب أنه يأكله حبا من غير علاج، فهو أيضا يحتاج في تحصيله حبا إلى أعمال أكثر من هذه من الزراعة والحصاد والدرس، ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة، وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير، ويستحيل أن توفي بذلك كله، أو بعضه قدرة الواحد، فلا بد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه، ليحصل القوت لهم وله، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف".

ب- نظرية القيمة عند ابن خلدون

يمثل ابن خلدون الاتجاه الموضوعي للمفكرين المسلمين في تفسير ظاهرة القيمة، فقد ضمن مقدمته أفكارا عن القيمة، حيث اعتبر العمل أساس تحديد قيمة السلعة، فالقول بنظرية: العمل أساس القيمة لم يكن من ابتكارات المفاهيم الاقتصادية المعاصرة، بمعنى أن هذه النظرية لم تكن لتبدأ زمنيا مع "وليم بيتي"، أو "سميث"، أو ريكاردو أو مالتس، وإنما سبقهم إلى ذلك ابن خلدون في تنظيره لهذا المبدأ الاقتصادي المهم، ولكل المسائل المتفرعة عنه، حيث طرح الفكرة، وأسس لها انطلاقا من كون العمل أصل القيم المتبادلة قبل "وليم بيتي".

فقد ذكر ابن خلدون في أكثر من موضع في مقدمته بأن العمل هو مصدر القيمة التبادلية للسلعة، حيث يقول "فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب وتمول"، وبذلك ربط بين قيمة السلعة، وقيمة العمل المبذول في صنعها ربطا طرديا، بحيث ترتفع قيمة السلعة كلما ارتفعت قيمة الجهود المبذول في انتاجها، وتنخفض قيمتها بقلته وانخفاضه.

ج-وظائف النقود عند ابن خلدون

لقد تحدث ابن خلدون عن وظائف النقود، وأهميتها في تنشيط المبادلات التجارية، وتسهيلها، حيث يقول :

"إن الله تعالى خلق المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب ، وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو بقصد تحصيلها بما يقع في غيرها من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل فهي أصل المكاسب والقنية والذخيرة".

وهكذا نرى بأن وظائف النقود عند ابن خلدون تتمثل فيما يلي:

- الوظيفة الأولى للنقود أن تكون مقياسا للأثمان (وظيفة الثمنية) حسب ما ورد في قوله " إن الله تعالى خلق المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول"

-الوظيفة الثانية أن النقود أداة للادخار بقوله " وهما الذخيرة".

-الوظيفة الثالثة تعتبر النقود وسيلة (وسيط) للتبادل والاقتناء، وهذا ما جاء في قوله " وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب" و" فهي أصل المكاسب والقنية والذخيرة" ، وإذا كانت النقود تعتبر مقياسا للقيم ، فإن ذلك يستلزم النظر في النقود المتعامل بها بين الناس ، وحفظها من كل أنواع الغش.

أما استخدام النقود كمخزن للقيمة، فإن الذهب والفضة هما المعدنان الرئيسيان اللذان يمكن استخدامهما كنقود، لأن قيمتهما ثابتة لا تتقلب مع تقلبات الأسعار .

و مما سبق أن ابن خلدون شخصية شمولية في التفكير الاقتصادي؛ إذ سعى من تجربته الميدانية، وتبحره في العلم الشرعي إلى الخروج بمواقف، وتصورات اقتصادية، أصبحت إحدى الركائز الأساسية لبعض النظم الاقتصادية الحالية.

كما أن ابن خلدون توصل إلى تحليلات اقتصادية مركزة في ظروف كانت فيها أوروبا ما تزال قابعة في ظلمات القرون الوسطى، وما يزال فيها الفكر جامدا.

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند المقرئزي (1365م - 1441م)

وهو أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي ابن عبد القادر بن محمد العبيدي المقرئزي، ويكنى بتقي الدين المقرئزي، و ينسب إلى مقرئز، وهي محلة من بعلبك؛ لذلك يقال عنه البعلبي ثم المصري، اشتهر كمؤرخ، وفقه في أكثر من فرع من فروع المعرفة، وله مصنفات كثيرة في الفقه والاقتصاد والتاريخ، وأشهرها على الإطلاق كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة".

تولى عدة وظائف في مصر، خاصة في التعليم والقضاء، ويعد من رواد الفكر الاقتصادي الإنساني قبل وأثناء عصره .

ويعتبر المقرئزي من أوائل الكتاب الذين تكلموا عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (التضخم والأسعار)، وأول من ربط بين السياسة النقدية، والتقلبات الاقتصادية (الأزمات والمجاعات) حتى لقب المقرئزي بأبي النقود، إذ اهتم بالأزمات الاقتصادية، وبخاصة الأزمة التي مرت بالعالم الاسلامي في الفترة (1392م - 1404م)

وبالرغم من تأثير المقرئزي بأستاذه ابن خلدون، إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر الاقتصادية، إذ إن ابن خلدون اهتم بالقيمة في تفسير الظواهر الاقتصادية، في حين اهتم المقرئزي بالجانب النقدي، وقد أشار في تحليله إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع الإسلامي، وطالب بضرورة إعادة توزيعه لتحقيق العدالة الاجتماعية، والرفاهية الاقتصادية.

وفيما يلي سنتناول وبيجاز أهم الأفكار والمسائل الاقتصادية التي تطرق إليها المقرئزي وهي:

أ- المقرئزي ونظرية القيمة في العمل

تعتبر هذه النقطة من النظريات الأساسية التي اشتهر بها علم الاقتصاد الحديث وتعرف ب "نظرية القيمة في العمل"، حيث يعتقد المقرئزي أن إشباع الحاجات الاجتماعية في ظروف الإنتاج البضائعي والتبادل البضائعي إنما يتحقق فقط بعملية البيع والشراء في السوق على أساس التبادل الذي يستند إلى كمية متعادلة بين العمل الذي بذل في إنتاج هذه البضاعة وثمنها، وهو يؤمن بأن سعي الناس وعملهم في عملية التبادل هذه إنما هو أمر طبيعي موجود في جميع الأمم والمجتمعات .

ب-وظائف النقود حسب المقرئزي

من خلال حديثه عن النقود أشار المقرئزي إلى النظرية الكمية، والمعروفة في الاقتصاد عند "جان بودان" وأكد أنه كلما زادت كمية النقود في المجتمع بصورة مطلقة فإن الأسعار سترتفع، وعندما تنقلص كمية النقود فإن الأسعار ستنخفض، كما حدد للنقود مجموعة من الوظائف، يمكن إجمالها فيما يلي:

• النقود وسيط للتبادل

قد عبر المقريري عن هذه الوظيفة الأساسية للنقود من خلال قوله الذي ذكرناه سابقا: " اعلم أن النقود التي تكون أثمانا للمبيعات، وقيما للأعمال إنما هي الذهب والفضة فقط" ، فهي الوسيلة التي تتوسط بين البائعين، كما أنها الشيء الذي تتمن به المبيعات.

• النقود مقياس للقيمة

ويعني هذا أن النقود معيار أساسي ترد إليه قيم الأشياء من سلع وخدمات، وتسمح في الوقت ذاته بالمقارنة بين قيم الأشياء المختلفة، كما تساهم مساهمة فعالة في استقرار الأسواق، وتستخدم في الغالب كوحدة أساسية للحساب والعد.

• النقود مخزن للقيمة

اعتبر المقريري النقود مخزنا أساسيا للقوة الشرائية، لكنه يرى أن هذه الوظيفة لا يقوم بها إلا الذهب والفضة، وذلك من خلال السياق العام لفكره، الذي يقصر فيه النقدية على الذهب والفضة دون غيرهما، وذلك لما يتميزان به من ثبات نسبي في قيمته كما أوضح ذلك المقريري.

• النقود وسيلة أساسية للمدفوعات الآجلة

تتميز النقود بقدرتها على أن تكون وسيلة أساسية للدفع المؤجل، لما تمثله من قيمة شرائية عامة تتصف بالقبول العام من جميع أفراد المجتمع، وما يضيفه ذلك من قدرة على الوفاء بالالتزامات.

أشار المقريري ضمنا إلى هذه الوظيفة موضحا أن تغيير قيمة النقود، وعدم ثباتها يؤدي إلى التأثير على هذه الوظيفة .

هذا وإلى جانب ما ذكرناه آنفا، فإن المقريري قد سبق "جريشام" في اكتشاف قانونه الشهير، والقائل "بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من الأسواق"، إذ يقول في رسالته حول النقود ما يلي: "لما تولى صلاح الدين الأيوبي ملك مصر ضرب نقودا جيدة، وكانت قيمتها، وعيارها تحالف النقود التي كانت موجودة في ذلك الوقت، وقد كانت النقود الموجودة قبل صلاح الدين بالنسبة إلى النقود التي ضربها في أيامه جيدة، وبذلك اختفت النقود الجيدة من المعاملة، وأصبحت النقود الرديئة هي المتداولة".

إذا وبعد التعرف على بعض الأفكار الاقتصادية التي ذكرها المقريري، يمكن التأكيد على نقطة أساسية، وهي أن المقريري علامة زمانه، نظرا لما أتى به من أفكار حديثة في مجال المنهج العلمي الحديث في تحليل الظواهر الاقتصادية، وهي الدراسة التحليلية المعمقة، التي تمكن الباحث العلمي من الفهم الدقيق للظاهرة، والوصول إلى نتائج علمية صالحة للتعميم.

كما يمكن القول أيضا أن اهتمام المقريري بالسياسة النقدية كأساس للتأثير على الهيكل العام للاقتصاد القومي يضعه أيضا من رواد الفكر الاقتصادي النقدي حتى يومنا هذا، ذلك الفرع من الاقتصاد الذي بدأ الاهتمام به منذ الربع الأول من القرن الحالي على يد الكتاب السويديين ، ثم على يد الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" الذي أحدثت آراؤه تغييرا في علم الاقتصاد، وأخيرا على يد اقتصاديي مدرسة «شيكاغو» في الولايات المتحدة الأمريكية، وزعيمها "فريدمان" ، تلك المدرسة التي اهتمت بالجوانب النقدية في علم الاقتصاد.